AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/398
S/1997/752
29 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البند ٦١ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى الرسالة المؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (A/52/383-S/1997/732) والموجهة إليكم من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة بشأن شراء حكومة قبرص لمنظومة القذائف المضادة للطائرات من طراز S-300.

وأود، في هذا السياق، أن أؤكد على أنه من البديهي أنه لا يجوز لأي دولة أن تتخلى عن حقها في الدفاع عن النفس أو أن تتهرب من مسؤوليتها عن حماية مواطنيها من العدوان. وتمارس قبرص، بوصفها دولة مستقلة، هذا الحق الأساسي المعترف به في ميثاق الأمم المتحدة، عن طريق تحسين القدرات الرادعة للحرس الوطني القبرصي، خاصة وأن جمهورية قبرص ظلت ضحية لأعمال العدوان الوحشي من جانب تركيا، التي تحتل قواتها الجزء الشمالي من الجزيرة منذ عام ١٩٧٤.

وفي سلسلة من القرارات، أكدت الأمم المتحدة مرارا وتكرارا، على ضرورة احترام سيادة جمهورية قبرص وسلامتها الإقليمية واستقلالها. ولم تمتثل تركيا لهذه القرارات ولا تزال قوات الاحتلال التابعة لها موجودة في جمهورية قبرص. ولقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة المنطقة المحتلة على أنها "من أكثر مناطق العالم تكديسا للأسلحة".

وبعد مأزق دام ٢٣ عاما كشف عن عجز المجتمع الدولي عن تحقيق انسحاب قوات الاحتلال أو حتى تخفيضها، أصبحت حاجة جمهورية قبرص لمواجهة هذا التهديد المستمر أقوى مما كانت عليه في أي وقت مضى. وتقع على عاتق حكومة قبرص، شأنها في ذلك شأن أي حكومة في العالم، المسؤولية والواجب عن التصدي لمسألة أمن مواطنيها لكونهم يعيشون في ظل تهديد دائم.

وفي محاولة لتلافي حالة اختلال التوازن الهائل بصورة ما، بذلت قبرص جهدا لرفع مستوى دفاعها. ويكفي القول بأن تركيا تحتفظ في الجزء المحتل من الجزيرة، بجيش على أهبة الاستعداد للقتال قوامه ٣٦ ٠٠٠ جندي. وتعتبر جميع الوحدات في حالة تأهب تام للقتال وفي حالة اكتمال من حيث عدد الجنود المطلوبين. وتتصدر القدرة الهجومية لهذه القوات المسلحة إلى حد كبير، ٢٨٠ دبابة حديثة، ويعتبر الدعم الجوي المتاح لها في متناول اليد بعد ١٠ دقائق من البر الرئيسي التركي القريب حيث تتركز قوة تملك ما لا يقل عن ٨٠ طائرة من طراز F-16 وطائرات أخرى مقاتلة.

ويقع على عاتق اليونان، وهي دولة ضامنة، واجب قانوني وأخلاقي فيما يتعلق بالمساعدة في هذه الجهود نظرا للالتزام الذي تعهدت به بموجب معاهدات التحالف والضمانات لعام ١٩٦٠، وذلك بدعم قبرص في حالة تعرضها لأي هجوم من جانب تركيا بهدف توسيع نطاق المنطقة التي تحتلها.

وتعد نظرية الدفاع المشترك، التي أورد ممثل تركيا إشارة إليها في رسالته، بمثابة تعبير عن الأفكار الواردة أعلاه على المستوى العملي. وهي نظرية ليست لها دلالة هجومية نظرا لأنه لا يعقل أن يتصور المرء أن بوسع اليونان أو قبرص القيام بغزو لتركيا أو بشن هجوم عليها. والغاية الوحيدة من وراء هذه النظرية هي توفير دفاع أكثر مصداقية لقبرص في ظروف لا تزال تتسم باختلال هائل في التوازن، وفي مجابهة الحالة المستمرة المتمثلة في الاحتلال غير المشروع.

وإن اعتراضات تركيا على فكرة رفع مستوى الدفاع عن قبرص باستخدام نظام للقذائف المضادة للطائرات على نحو صرف، لا ترمي إلا إلى حماية الوضع العسكري الراهن في الجزيرة، وهو وضع قوبل بالإدانة من قبل المجتمع الدولي وبت مجلس الأمن بأنه وضع غير مقبول بأوضح العبارات.

ولا يمكن فهم رد الفعل من جانب تركيا على قيام جمهورية قبرص بنصب أسلحة لأسباب دفاعية صرفة، إلا في ضوء التصريح الذي أدلى به السيد جوريل، وزير الدولة في حكومة السيد مسعود يلمظ، حيث ذكر على وجه التحديد أنه "يجري نصب نظم للأسلحة في قبرص تهدد تفوقنا العسكري فيها".

وعلى الرغم مما سبق، فإن حكومة قبرص جعلت استمرار برنامجها الدفاعي متوقفا على إيجاد حل عادل ودائم لمشكلة قبرص بالوسائل الدبلوماسية أو السياسية، أو تجريد الجزيرة من السلاح.

ومن المفيد، في هذا الصدد، التذكير بأن الرئيس كليريدس اقترح في عام ١٩٩٣ أن تجرد الجزيرة من السلاح تماما، ولا يزال هذا المقترح قائما. ومن شأن قبول تركيا به، أو إظهارها لإرادة حقيقية للنظر فيه بجدية، أن يساعد الطرفين كثيرا في التصدي للصعوبات الحالية والتغلب عليها في نهاية المطاف.

وفي الختام اسمحوا لي يا سيادة الأمين العام أن أوضح أن ما جاء في رسالة الممثل الدائم لتركيا من قول يؤكد فيه أن "تركيا لا تستطيع أن تظل غير آبهة بالتطورات" وأنها "ستتخذ تدابير مقابلة" لا يمثل بأي شكل من الأشكال عنصرا جديدا، أو حتى عنصرا مثيرا للاندهاش. فعلى العكس من ذلك، فإن مثل هذه التصريحات تعكس النهج الثابت من حيث الفكر والعمل في مجال السياسة الخارجية لتركيا، التي كثيرا ما تلجأ إلى أعمال التهديد لمنع بلدان أخرى من ممارسة حقوقها المشروعة. واسمحوا لي، في هذا الصدد، أن أذكركم برسالتي الموجهة إلى سلفكم (A/50/216-S/1995/476) بتاريخ ٩ حزيران/ يونيه ١٩٩٥، والتي وجهت فيها انتباهه إلى تهديدات مشابهة ندت عن أعلى مستوى سياسي رسمي في تركيا، وهي تتمثل في قرار اعتمد في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ من قبل الجمعية الوطنية التركية منحت فيه الحكومة التركية سلطة إعلان الحرب في حالة تنفيذ اليونان لاتفاقية قانون البحار وممارستها لحقها المشروع في تمديد مجال مياهها الإقليمية الوطنية ١٢ ميلا.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستوس زاكراكيس
السفير
الممثل الدائم لليونان
لدى الأمم المتحدة